

حقيقة هي تعتمد بدرجة عالية على شكل البيئة الدولية حيث تؤثر الأحداث الرئيسية للمرعات السياسية على عمل أورها الرئيسية خاصة تلك الأكثر سياسية لكن في نفس الوقت هناك تأثير للأمم المتحدة لا يمكن إنكاره وهو المعنى بالتأثير على الطرق التي تتلها المرعات وتسمى بها ، وهذا مع بقاء القول بأن الأمم المتحدة تلك تأثيراً هامشياً فيما يتعلق بملوك الحكومات .

إن تحليل نظام الأمم المتحدة يثير مشاكل موهاجة كثيرة بسبب موقعه المتوسط بين النظام الدولي ونظام الدولية القوية ، بالإضافة الى بعض خصائصه التي تبرز معاملته كنظام فرعي لكل منهما .

ويمكن تحديد مستويات تقاض نظام الأمم المتحدة مع بيته في الآتي :

- (أ) مستوى النظام الداخلي للدول الأعضاء .
- (ب) مستوى نظام الدورة القوية .
- (ج) مستوى نظام التنظيم الدولي .
- (د) مستوى النظام الدولي .

ونظام الأمم المتحدة بوجوده عند المستوى المتوسط بين النظام الدولي ونظام الدورة القوية ، متفلا مع النظم الرعية الثلاثة لكل منها (السياسي - الاقتصادي - والاجتماعي الثقافي) ، ياتر بذلك النظم كلها وأحياناً يؤثر فيها .

غير أن الملوك المعلى لنظام الأمم المتحدة لم يؤد الى سروج متكامل لتخطيط السلام لأن الدول الأعضاء - في ظل الحرب الباردة التي كانت قائمة - لم تترهن أنذاك على قدر كاف من توافق الادارة السياسية والرقية في تمكن نظام الأمم المتحدة من العمل الفعالي لتحقيق هذا الانجاز وهو الوضع الذي تغير كثيراً بعد انتهاء البرادة حيث أصبحت أهم نظام دولي مختلف وقع في بداية تكوينه حدث غزو المراق للكويت وما تلاه من تناهات (الأزمة ثم الحرب ثم استمرار الأزمة وإن كانت على نحو مختلف) فكان أن تاملت معه الأمم المتحدة بشكل مغاير للموازين في تاريخها .

عام ١٩٩٣ يختلف كثيراً عن المالم عام ١٩٤٥ ، ولمل أبرز ما تاتى به الأمرات حالياً في مجال اعادة هيكلة المنظمة الدولية العالمية هو ما يتعلق بصفوية مجلس الأمن سواء الدائمة أو غير الدائمة .

وانطلاقاً مما تقدم نجده دراستنا عن اعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة بالتركيز على المصفوية في مجلس الأمن واللات ترشيح مقرر عموماً دائماً به ويمكن لنا ان نعرض لهذا الموضوع في ضوء النقاط التالية :

أولاً - الأمم المتحدة والنظام الدولي والدعوة الى اعادة الهيكلة

ثانياً - مجلس الأمن : الوظائف والمصفوية

ثالثاً - مقرر والمصفوية الدائمة في المجلس

أولاً - الأمم المتحدة والنظام الدولي :

تتميز العلاقة بين الأمم المتحدة والنظام الدولي الذي تعمل فيه بأنها علاقة تبادلية معقدة ، واذ كان تأثير النظام الدولي على الأمم المتحدة يتفوق تفوقاً واضحاً على تأثير الأخيرة عليه ، فانه لا ينبغي ان تقل من شأن الأمم المتحدة في السياسة الدولية .

إن العلاقات وتطاولت الأمم المتحدة مرتبطة بالابداد والمعاملات البيناميكية للنظام الدولي ، وفي نفس الوقت فإن الأمم المتحدة نفسها فاعل في هذا النظام ، بل وفي بعض الأحيان هي قادرة على التأثير في بيته بقدر محصور واذ كان هناك سياسيون واعميون يرون ان المنظمة الدولية ليست فاعلاً على الاطلاق بل هي على المكس مجرد مرآة للنظام الدولي ، فان هناك سياسيين مثاليين يبالغون في دور الأمم المتحدة .

ونظام الأمم المتحدة ليس نظاماً مستقلاً بل هو نظام متفاعل مع مكونات النظام الدولي بالأعضاء الى نظام الدورة القوية ، ذلك انه ياتر بتدخلات من كل التظامين ويحاول ان يتكيف مع التطورات التي تحدث عند هذين المستويين ، ومخرجات نظام الأمم المتحدة - في المقابل - يمكن ان تصبغ مدخلات للتظامين الآخرين والأمم المتحدة على هذا النحو تشكل جزءاً متكاملًا من هيكل السياسة الدولية .

الأمم المتحدة

وإعادة هيكلة أجهزتها

درواسة حالة توسيع ومصفوية مجلس الأمن وترشيح مقرر ونموها فيها

د . عطية حسين أفندي

الأستاذ المساعد - قسم الادارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الأمم المتحدة بدمعة من صنع الدول ، وهي ليست كياناً قوياً ، واذ لم ترفع الدول الى مستوى الامال التي أطلقها ورسمتها في الميثاق فما ذنب الأمم المتحدة كقطار ، مجرد إطار . أن الأمم المتحدة ما هي الا أداة من أدوات شتى في التنظيم الخاص بالتمارن الدولي ، وهي لم تحل محل الدول ، ولم تقم لتسليها سيادتها ، ولم تكن بديلاً عن وسائل تعامل الدول التقليدية من مفاوضات وسامح حميدة ووساطة توفيق . . . وما الى ذلك بل جاءت كرسيلة اضافية على نطاق عالمي - لتسهل هذا التماسل في وقت اتسع فيه نطاق الأسرة الدولية وتضمت حاجاتها وتعمدت مشكلاتها .

ولقد مضى زمن طويل منذ وضع ميثاق الأمم المتحدة تقارب المصنف قرن شهد المالم خلاله تحولات كثيرة وتطورات لم أبرزها ما حدث في السنوات القليلة الماضية من انهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتساعد قوى دولية الى مصاف الدول الكبرى وتكيف مع تلك المستجدات . فالمالم اليوم في نهاية

الدولية ، وذلك فمن الواضح ان افاعة النظام العالمي الجديد لا يمكن ان تتم دون اجراء مراجعة اساسية لميثاق الامم المتحدة وادخال بعض التعديلات الجوهرية عليه في المديـ من المجالات والامداد اي ان تمدد صياغة فكرة ميثاق الامم المتحدة على ان تكون الصيغة الجديدة صيغة لا تعتمد شرعيتها من اتصال قوى الحلفاء على قوى المحور في الحرب العالمية الثانية وانما يستمد الميثاق شرعيته من عقد توافق على ابراهه دول العالم جميعا على ان تخصص الفترة الباقية حتى عام ٢٠٠٠ من اجل انجاز هذه المهمة - مهمة صياغة الميثاق- ويفتقر على ان اهم الابداء التي يجب ان تشملها عملية اعادة صياغة الامم المتحدة هي ما يلي :

(ا) زيادة التفسير الليبرالي للميثاق الحالي حتى يتم تحديثه .

(ب) مزيد من التوسع في الاجزوة الثالثة وازعانة اجزوة اخرى - جديدة حسب الحاجة .

(ج) بذل المحاولات للحصول على سلطة ادارية للمناطق التي ليست تحت السيادة الوطنية ، مثل الفضاء الخارجي .

(د) محاولة الحصول على مصادر مستقلة للدخل .

(هـ) توجيه اهتمام اكبر للدور الرقابي للامم المتحدة ، وبنفي بذلك الا تتنظر المنظمة العالمية حتى تجسد المشكلة ثم تبدأ المناقشات المحلية من اجل التوصل الي حل ، وفي هذا المجال يجب ان يكون لها برنامج طموح للتنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي .

(و) وثيقة الامن العام يجب ان تؤدى الي مآنها لتساعد على تجنب تدهور أية اوضاع .

(ز) العمل على ان تكون للامم المتحدة قوة سلام دائمة ، ويجب ان تلقى هذه القوة التأييد الكامل من الدول الخمس دائمي العضوية في مجلس الأمن .

(ح) التغيير الجوهري في تحديد وتوزيع السلطات والاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بما يضع السلطة في يد الجمعية العامة باعتبارها الهيئة التي تمثل الأسرة الدولية ، ويجعلها وحدها حق اتخاذ القرار الدولي وربما يعصر وثيقة مجلس الأمن في توليه المسئولية التنفيذية لقرارات الجمعية العامة ، وذلك بدلا من الرضخ المكورس الورد في الميثاق والقائم حاليا

مهمة حفظ السلام والأمن الدوليين ، اذ اعطاهم الميثاق ذلك المركز الممتاز في مجلس الأمن .

(ب) جاءت الأدوات التي نص عليها الميثاق لتسمية المنازعات الدولية أدوات تقليدية يمكن ان تتناسب مع منازعات الدول الصغرى فيما بينها ، ومع الشكل العادي للمنازعات .

(ج) جاءت نصوص الفصل التاسع المتعلق بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي متلازمة مع الاقران الثالث من حيث تشجيع التعاون الاقتصادي والرخاء الاجتماعي لا اكر .

لكن الذي حدث كان مغايراً لما افترض تماما ، مادام العالم الخارجي الذي نسجت الامم المتحدة في فلكه ليس كما توقع العالميون ، فلا غرابة ان الامم المتحدة لم تمارس وتؤدي دورها كما تصور مهندسوها ووعاها فما زالت هناك حاجة الي ما يلي :

(ا) التأكيد على ضرورة تسمية جميع المنازعات الدولية بالفرق السلمية .

(ب) حل المشكلات المتباينة للسلم والأمن الدولي .

(ج) تحقيق نمو اقتصادي اكر فاعلية .

(د) حماية حقوق الانسان بصورة افضل .

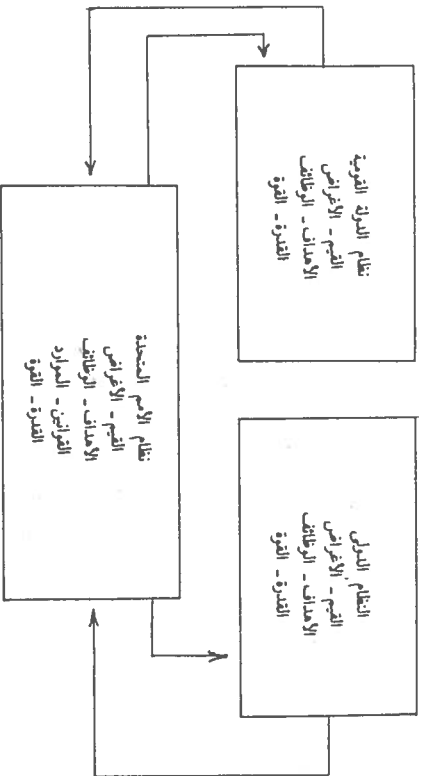
(هـ) تعميق حق الشعوب في تقرير مصيرها .

(و) تقوية قدرة الامم المتحدة على اتخاذ القرار .

(ز) تأكيد نواحي التمويل أو الموارد المالية .

(ح) تنمية تأييد شعبي للامم المتحدة خلال نظام اتعمال عالمي .

ان مواكبة الامم المتحدة للنظام الدولي الجديد الذي يتشكل حاليا وكيفية مع مختلف التطورات والمتغيرات قد أصبح ضروريا ملحة ولذا أكد المحللون باعادة صياغة الامم المتحدة ان اذا كان صحيحا ان ميثاق الامم المتحدة كان هو الوثيقة الدولية التي قام على اساسها النظام العالمي السابق ، ورغم ان الميثاقه والاهداف العامة التي نص عليها الميثاق لا تزال صالحة للبناء وبعيدة عن كثير من الآمال وطموحات الشعوب ، فان العديد من احكامه الأساسية قد أصبحت غير صالحة سواء بسبب نتائج التطويق التي كسفت عنها التجربة العملية أو بسبب المتغيرات التي وقعت على الساحة



النظام الدولي - نظام الدولية الدولية - ونظام الامم المتحدة
تفاصيل - تعبيرات
موقع نظام الامم المتحدة خلال النظام الرئيسي الدولي

لقد انطلق واضعو الميثاق من افتراضات اساسية لحالة العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي الافتراضات بنى عليها نجاح المنظمة ، لان قدرة وسطحات المنظمة تتمددان ، في النهاية ، لا على ميثاقها بقدر ما على حالة العالم الخارجي حولها .

وكانت هذه الافتراضات كالتالي :

اولا - تحالف الدول الكبرى ، التي يفترض ان تحمل الأعباء في مواجهة مشاكل العالم .

ثانيا - تواضع المنازعات التي سيحلها العالم بعد التجربة المرة في الحرب الكونية كما وكيفا .

ثالثا - تحسن الأوضاع الاقتصادية لشعوب العالم عن طريق التوازن الصحيح الداخلي .

وعلى هذا الاسس :

(ا) منحت الدول الكبرى حق القول الفصل في

ان الامم المتحدة - في ظل نظام سياسي دولي قائم على اساس السيادة المطلقة للدول - ليست اكر من وسيلة اتصال وتسيق ، ولكنها مع ذلك تؤدى الي وظيفة مفيدة في النظام السياسي الدولي حتى اذا كانت فقط مجرد مرآة تمكن الأوضاع القائمة في العالم ، وذلك في مجالى حفظ السلام وتحقيق الرقابية .

ولا يزال نظام الامم المتحدة يحل مكانا هاميا نسبيا خلال النظام الدولي ، وهو لا يزال يمر بمرحلة حرجية ولم تحقق له الدائبة الكاملة بعد ومع كل ذلك فانه يؤسس اكر اشكال التنظيم الدولي تقدا خلال الاسنانية .

الامم المتحدة ، والحالة هذه ، أداة لا تعمل في فراغ ، وانما في جو اسمه العلاقات الدولية ، فهي اذن مرآة لهذه العلاقات بها فيها من محدود ووميوط ، وبماون وتناحر ، اها خط يباقي يظهر تحسن هذه العلاقات وتدهورها .

غير الاجرائية في المجلس فتجديدها والاضافات والتعديل في الميثاق .

الحقيقة الرابعة : المجلس يجب ان يكون قادراً على أداء وظيفته في كل الأوقات .

الحقيقة الخامسة : ان ميثاق الأمم المتحدة يعطي مجلس الأمن حق وضع قواعد الاجرائية وهي تنفيح بيطية الحال الامداد ويبدئه واغراض الميثاق نفسه وتزيت أهمية مجلس الأمن ارتباطا وثيقا ، يكفيه كونه واتجاهات وقواعد الصويت واتخاذ القرار فيه ويطية الاختصاصات المنوط به ممارستها . والوظيفة الاساسية لمجلس الأمن هي العمل على صيانة السلم والامن الدوليين ولكي يتمكن المجلس من أداء هذه الوظيفة: حزن له ميثاق الأمم المتحدة سلطة واسعة تعمل بالتحقيق في المنازعات والمواقف الدولية التي قد تهدد السلم والعمل على تسويتها ثم اتخاذ الاجراءات القمية اذا لزم الامر ، لمجلس الأمن اذن أداة لتحقيق ، أداة تسمية وأداة قمع .

وع انشاء الحرب الباردة وبالتالي اخفاء الكثير من التناقضات التي كانت تحكم حركة المجلس واعلمه فان ثمة مرحلة جديدة تفضي شكلا من اشكال القلة النوية لدور المجلس وبالتالي دور الأمم المتحدة كلها لتعمل من مجرد ساحة أو برلمان مفتوح لاستكشاف الآراء والانجازات في المجتمع الدولي الى شكل من اشكال المحكمة الدولية .

وهذه هي القضية التي باتت تشغل بال السياسيين والمفكرين الدوليين سواء من دارت بهجته احلام انسانية عن صيانة مفاهيم العدالة والدفاع عن حقوق الانسان والتعبير أو من عاش يعمل من اجل السيوارة أو الضوق والهمية .

فرجال الدول الثابتة والاشتراكيون الديمقراطيون ه في مؤتمراتهم الاخير في تعريف العام الماضي وبحث الصاح ثم ثلث برادنت الزعيم المجهز يقومون عددا من المتوزجات لتعديل ميثاق الأمم المتحدة وهم مجلس الأمن والجمعية العامة ليصبح اكر قانامية واكر قدرة واكر عدالة في ادارة المجتمع الدولي وكذلك الحال بالنسبة لليابان ، ودول عدم الانحياز لديها هي الاخرى مجموعة من الاتراجات في هذا الصدد كانت قد تقدمت بها في فترات سابقة . ولكن يبدو ان ما كان يرفوضها انما

لم تكن تدور بخلد الذين وقوا الميثاق في سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ .

وميثاق الأمم المتحدة يقبل أيضا الحالة الناقصة لمجتمع عالمي يتألف من دول ذات سيادة ، وهو يعترف على وجه التحديد ، بينما المساواة في السيادة للدول الأعضاء ، وهو يتيح اسلحا عمليا لا قانونيا في صون السلم الدول ، كل هذا جعل في الإمكان بقاء الأمم المتحدة ، ويمكن القول في الواقع ، جعل استخدام هذه المنظمة امرا ممكنا .

ويشير مجلس الأمن ، من بين فروع الأمم المتحدة الستة الرئيسية ، وهو الفرع الذي يضطلع بأهم واجب وهو مسئولية حفظ السلم والامن الدولي ، وهذا الدور الواضح المحدد بصفة قاطنة ملازم للاغراض العاقل بان السلطة تسيطر حيا الى جنب مع المسؤولية ، وأنه في سبل حفظ السلم لابد وان يكون هناك اجماع بين الدول الكبرى ، ولذلك نجد انه من بين كل فروع الأمم المتحدة لم يظهر اى فرع برنا شامسا بين المأمول والمحقق مثل مجلس الأمن ، وقد تركت كل الاموال والقرارات والمحاذاات سنة ١٩٤٥ حول تشكيل دور ووظيفة المجلس باعتباره الفرع الذي يستعمل المسؤولية الرئيسية في صيانة السلم والامن الدوليين .

ان مجلس الأمن يظلم على النحو الذي يمكنه من ان يعترف ويفرض ان يعترف ، وهو وحده الذي يستطيع ان يعترف ويعمل ، في المحافظة على السلم والامن الدوليين ، إنه من أهم فروع الأمم المتحدة أو ان تحت قفل فروعها الجبروى والمؤثر . وتتوارر بيناه حقائق خمس :

الحقيقة الاولى : ان مجلس الأمن بالرغم من انه يمكنه قطع من عدد محدود من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (خمس عشر عضوا) فإنه يعمل ويعتبر بالنيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة .

الحقيقة الثانية : ان المجلس لديه سلطة اتخاذ قرارات ملزمة ليس فقط لأعضائه بل لكل أعضاء المنظمة وفي بعض الأحيان ملزمة حتى لغير الأعضاء .

الحقيقة الثالثة : اتخاذ القرار في مجلس الأمن مفيد بقاعدة اجماع أو التبر والتي عن طريقه تتمكن الدول الخمس دائمة العضوية من الاعتراض على المقررات

تفتيا نزع السلاح والنهض الجندى للاتفاق العسكري ، وقضايا اصلاح النظام الاقتصادي المختلفة ، والتنمية الاقتصادية للدول والمناطق الفقيرة والمتخلفة ، وقضايا السكان يختلف جوانبها ومظاهرها ، وقضايا البيئة والقضايا القومية القديمة والحديثة ، والقضايا الانسانية العامة كقضية الديمقراطية وحقوق الانسان وقضية المخدرات والجريمة المنظمة على المستوى الدولي ... الخ .

والتي يضع السلطة كلها في يد مجلس الأمن في حين يكاد دور الجمعية العامة ينحصر في كونه مجرد و متلقى نقاشي .

(ط) التغيير الجبروى في وضع مجلس الأمن سواء في طريقة تشكيله ، أو في قواعد عمله .

فمن حيث التشكيل فإنه أصبح ضروريا ان يتم توسيع عضوية المجلس بصفة عامة ، والعضوية الدائمة به بصفة خاصة ، وبالنسبة للعضوية الدائمة فإنه يتعين اعطائهمزا لمدة آخر من الدول ذات الوزن المؤثر في الحياة الدولية ، سواء في ذاتها أو لما تنطه من المجموعات السياسية أو الاقتصادية أو الحضارية الفعالة .

وهذه التغييرات الجبروية في ميثاق الأمم المتحدة والتوجهات الجديدة للهيئة الدولية ، يمكن القول بان نتائجها عالميا جيدا أهم بالعمل ، لكن اذحال مثل هذه التعديلات على الميثاق لا يمكن الا بموافقة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، وبذلك نصل الى السؤال الحاسم في مسألة قيام أو عدم قيام النظام العالمي الجديد ، وهو : هل ستوافق هذه الدول على اجراء هذه التغييرات الجبروية في ميثاق الهيئة وفي بنائها وفي توجهاتها أم سترفض ؟ بعبارة اخرى : هل ستوافق هذه الدول على قيام و النظام العالمي الجديد ، أم سترفض ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ؟ وهل مستحسب هذه الدول ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة لهذا المطلب الذي تتعلق به آمال ومصالح بل ومستقبل البشر جميعا ؟

وهذا بلاشك الى ضرورة التوسع في العضوية غير الدائمة وبما يجعلها أصمق تنجلا للمجموعات السياسية والجغرافية الهامة .

ومن حيث قواعد عمل مجلس الأمن ، فقد باتت الضرورة الملحة تدعو الى إلغاء و حق التبر و المقرر للدول الخمس دائمة العضوية في الميثاق والتي يتألف تماما مع الصفة العالمية للتنظيم الدولي ، كما يتألف مع المناءى للديمقراطية التي يتعين ان تصبح اساسا للنظام العالمي الجديد وتتم مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل . (ك) التغيير الجبروى في دور محكمة العدل الدولية وفي تشكيلها وتحديد اختصاصاتها ، واسلوب عملها بما يحررها من سيطرة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، ويجعلها الى سلطة قضائية دولية مستقلة ، ذات اختصاص الزاوى كامل بحل المنازعات الدولية وفقا لمبادئ العدالة ولقواعد القانون الدولي بهفوها الانساني الصحيح .

ثانيا : مجلس الأمن ومقررات تحقيق والمقرطة :

خلال ما يقرب من نصف قرن (١٩٤٥ - ١٩٩٣) اظهرت الأمم المتحدة قدرة على البقاء خالية بان تثير إعجاب اعد نقادها ضرورا ، ويمكن ايمان جانب من هذه القدرة على البقاء الى توازن عالمي للقرى حيث هناك اتفاق بين القوتين العظميين على ان تثرب حرب شاملة بينهما امر لا يمكن التفكير فيه ، كما يمكن ايمان هذه القدرة أيضا الى ميثاق الأمم المتحدة الذي يتم بقد من المرونة بحيث يمكن المنظمة من معالجة مشاكل ومسائل

وهذه التغييرات الاساسية في الميثاق ، يمكن اعادته بناء الهيئة الدولية على أسس اكر ديمقراطية وعدالة وناقة الفرصة امامها لكي تلعب دورا اعظم تأثيرا في الحياة الدولية ، واكر قدرة على مواجهة المشكلات الحقيقية البائنة الصعوبة والتعقد لها لها .

ويتبين حدوث امطاف حاسم في توجهات الهيئة الدولية واتحاضاتها نحو تحديد اكر صورا للمشكلات الحقيقية الاكر أهمية ونظرا في علمنا ، ونحو حشد الجهود الدولية لايجاد الحلول الامثلة لتلك المشكلات ورفضها مرفوض التطبيق ، وفي مقدمة تلك المشكلات :

ارتقاء العلم والمعرفة والحضارة والتطور الاجتماعي ،
وإلى قيام عالم جديد تتكامل فيه الحضارات والثقافات
والنظم الاقتصادية ، مع ضرورة التوصل إلى نظام للأمن
الاجتماعي ، يكفل نقاشى الحروب ويحقق زيادة الانتاج
وتخفيض الافاق العسكرية ، حتى تكون التنمية هي نقلة
التركيز وليست الأسلحة والموارخ ووسائل الدمار .

وترى الدبلوماسية المصرية ان المدخل الطبيعي
للمب ذلك الدور المتعدد في عملية بناء النظام العالمي
الجيد وتوجيه سياسته هو زيادة فاعلية الدول التي ليست
عظمى ولا كبرى في الأمم المتحدة وزيادة فاعلية الأمم
المتحدة ذاتها وكيف السبيل إلى ذلك ومما فلت مصر
أو نادا سفيل مصر من أجل ذلك ؟

السبل المقترح عليه في أروقة الدبلوماسية المصرية
بل وفق العديد من المحافل السياسية والدبلوماسية خارج
مصر هو تطوير آليات وتنظيم العمل في الأمم المتحدة
على ثلاث محاور رئيسية .

الأول : زيادة عدد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن
لتصبح عشرة بدلا من خمسة وذلك في إطار
زيادة عدد مقاعد مجلس الأمن كلها لتصبح
عشرين بدلا من خمسة عشر .

الثاني : إعادة صلاحيات جديدة لمصعب السكرتير
العالم للأمم المتحدة لتكثفه من الجاوة
المستقلة عن الدول الكبرى أو الدولة المظلي
الرجيلة في العالم من أجل حفظ السلام
والأمن والعدل في العالم .

الثالث : تنسيق دور وكالات الأمم المتحدة العاملة في
مجال التنمية وتصورها المجلس الاقتصادي
والاجتماعي واعطاء الدول النامية قوة تصورية
أكبر في قراراته .

ونستشهد في توجيهات الدبلوماسية المصرية
بمناخين هامين :
المناسبة الأولى :

هي اجتماع لجنة العلاقات الخارجية في مجلس
الشعب المصري ، والتي انمقد تعيينها للاستماع إلى
شهادة وزارة الخارجية المصرية حول فرض مصر في
الاحتمال على مقعد دائم في مجلس الأمن وبتأقفة هذه

ثالثا : مصر والمضوية الدائمة في مجلس
الأمن .

ان زيمبا من الخمس دول دائمة المضوية في مجلس
الأمن تنتمي إلى عالم الشمال النقي والقرى ، بينما دولة
واحدة هي التي يمكن اعتبارها - بالاكاد - متمية إلى
عالم الجنوب الغير والضعيف وأوروبا الغربية بغيرها
تشمل قطبين من المقاعد الخمس دائمة المضوية في
مجلس الأمن ، بينما هناك قارتان يكاملها محرومة من
هذا الامتياز ، والدولة المضيفة لمر الأمم المتحدة هي
بذاتها أكبر الاغضاء بخلافها عن تسديد حصتها في جزاية
النظمة الدولية وهي أيضا أكبر الدول الحديثة لها .

وحللت مجلس الأمن بجمعها بدأت خلال الترة
الأخيرة تغير عن نخل جذرى في العلاقات السائدة . مما
جعل دول كتلة علم الاحجاز مثلا توجه في مؤتمرها
الأخير باننوزيمبا انتقادات حادة لها التحول الجذرى في
دور الأمم المتحدة . ومن المثلث للنظر هنا تماما ان هذه

الانتقادات ليست قاصرة على دول الجنوب . وإنما هي
مطروحة أيضا في دول الشمال ذاتها ، وهي صاحبة بعض
الامتيازات الاستثنائية في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي
نفس الاسبرج التي أدلى فيه د . بليس على برفاقته
الإذاعية والمصحفة عن ديموقراطية الأمم المتحدة ،
كانت هناك امورات غريبة تدعو علنا إلى اصلاح التركيبة
الحالية لمجلس الأمن من أساسها .

والواقع ان القرى الكبرى والمنظمات الاقليمية
ببحث من الآن المسائل المعقدة بتعديل ميثاق الأمم
المتحدة ، وهو أمر لازم لاعلاء دور المنظمة الدولية ،
وفي معظم المناسبات التي تحدث فيها انقلاب عالميون
عن الدول المرشحة للمضوية الدائمة مجلس الأمن عند
توسيمه كان أسم مصر قائما مشتركاً ، إلى جانب دول

أخرى مثل ألمانيا واليابان وليونسيا والهند والبرازيل ،
وكان من أبرز الداعمين اجرا إلى ضم مصر للمضوية
الدائمة الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف ،
وذلك في محاضراته التي القاها في الولايات المتحدة
الأمريكية خلال شهر مايو الماضي ، وقد وصف
جورباتشوف المرحلة الحالية التي يمر بها العالم بأنها
حقة تغير في كل انماط العلاقات الدولية ، ومرحلة

القرى القائمة على صنع القرارات في العتورن الدولية .
وفي هذا الصدد هناك اقترح آخر يضم اليابان وألمانيا
إلى المضوية الدائمة لمجلس الأمن .

(ب) اقترح ثان متعلق بتسبة الدول اغضاء مجلس
الأمن إلى اجمالي اغضاء الأمم المتحدة ، حيث أنه سنة
١٩٤٥ كان عدد اغضاء مجلس الأمن ١١ عضوا واغضاء
الأمم المتحدة ٥١ دولة وبالتالي كانت النسبة ١٣٦٪ ثم
تغيرت هذه النسبة فأصبحت ١٣٣٪ سنة ١٩٦٥ حين
أصبح عدد اغضاء مجلس الأمن ١٥ عضوا واغضاء الأمم
المتحدة ١١٣ ، وبذلك هذه النسبة ٩٣٪ حاليا حيث
عدد اغضاء مجلس الأمن لا يزال ١٥ عضوا بينما أصبح
اجمالي اغضاء الأمم المتحدة ١٢٠ دولة ، ومن هنا يقار
مسألة اقترح زيادة عدد اغضاء المجلس ليصبح ٣٣
عضوا حتى تعود النسبة الأصلية وهي ١٣٦٪ ومن ثم
يصبح مجلس الأمن ثانيا من الأمم المتحدة كما كان
الحال سنة ١٩٤٥ .

٣ - مقترحات تتعلق بقيام مجلس الأمن بوظائفه
الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين بعمقة عامة ،
تذكر منها ما يلي :

(١) العمل على انماط لجنة الأركان العسكرية
(ب) استخدام مجلس الأمن ، إلى أقصى حد
ممكن ، لكل وسائل فحص المواقف وتقمي الحقائق ،
وحفظ السلم ، ورسع السلام ، والآراء الاستشارية
المعروض عليها في الميثاق .

(ج) على مجلس الأمن ألا يتردد في مداره
سلطاته طينا للامانة ٣٦ فترة ١ والامانة ٣ فترة ٢
(د) يجب اجراء تديلات بشأن نموس المادة
١٦ ، والمادة ٤٧ فترة ١ بشأن الرقابة على التسلح حيث
أصبحت المشكلة أكثر خطورة .

(هـ) اجراء تديلات بشأن المادة ٤٣ من الميثاق
والمتعلقة بالقرارات المسلحة المناسبة والسهولات التي
تقدم للمجلس من أجل اجراءات السلم .

سخرية الحرب الباردة قد أصبح محتملا أو قابلا للتحقق
في سخرية الرقابة والرقاب .
فالحديث عن توسيع قاعدة المضوية الدائمة في
مجلس الأمن أصبح يعد اذا ما صاغية من جانب الدول
صاحبة هذا الحق أكثر من ذي قبل ، وهناك بالتأمل
اقتراحات محددة بأن تتضمن المضوية الدائمة في
المجلس تمثيلا جغرافيا اقلية لا تقل : اليابان والهند
في آسيا - مصر ونيجيريا في افريقيا - البرازيل والمكسيك
في أمريكا اللاتينية على أساس أنه حتى في حالة
الاحتفاظ بحق اليو فان التبرخ في أصحاب هذا الحق
واساع قاعدته يمكن ان يعد كبيرا من السبلات
السابقة .

وبعمقة عامة نستطيع ان نقدم المقترحات
التالية :

١ - هناك عدة مقترحات بشأن قواعد التصويت في
المجلس من أجل اعطائه مزيدا من الفاعلية ، وهذه
بطبيعة الحال تعتمد على نموس الميثاق منها :

(١) فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة طينا للتصل
السابع من الميثاق يجب الاتخضع لحق الاعتراض أو
الغير .

(ب) اقترح بأن تعتبر قاعدة التصويت في المجلس
بالأغلبية المطلقة للاغضاء الدائمين وأغلبية غير
الدائمين .

٢ - وهناك مقترحات تتعلق بتشكيل المجلس نفسه
وهي أيضا تعتمد على تعديل الميثاق ، نذكر منها :

(١) اقترح بأن يصبح مجلس الأمن مكونا من ١٩
عضوا ، ٨ اغضاء دائمين ، ١١ غير دائمين ، المضوية
الدائمة تضم الولايات المتحدة - الصين العمية
- الاتحاد السوفيتي - المجمع الاقتصادي الأوروبى
(بدلا من مقيضى فرنسا وبريطانيا) - الهند - اليابان -
البرازيل (أو مقعد لأمريكا اللاتينية) - مقعد للشرق
الأوسط وافريقيا .

ومما اقترح مرده أن هناك تغييرات عميقة طرأت
على مجال القرى منذ سنة ١٩٤٥ ، وأن عدد السكان
والقرى الاقتصادية والعسكرية هي المتغيرات التي تحدد

تخلت بعبء العالم الثالث ازاء حركة عدم الانحياز، ومن قبلها كان لها دور الريادة في انشاء مجموعة الـ ٧٧ التي رسخت منذ ٣ عقود مفهوم التنمية الاقتصادية بإبعادها المختلفة كما ان مصر ساهمت بالدور الفعيل في انشاء منظمة التضامن الافريقي الاسيرى ، التي تستقيها القاهرة على أرضها وتبرز من دورها .

والازرار انجازات مصر في العقد الاخير تتفاعل في المنطقة العربية والافريقية . فقد تحورت بمشاركة عميقة نهاية ، القارة الافريقية بإكتمالها من بقايا الاستعمار وبدأت في جوب اريقيا عملية التخلص تدريجيا من نظام الفصل العنصرى البغيض وتزكز الحديث في كافة أرجاء القارة على التنمية والديموقراطية وفي الشرق الاوسط بدأت مفارقات التسوية السلمية الشاملة للتراث العرسى الاسرائيلى وثقا القارات الامم المتحدة ، وكانت مصر قد بدأت مسيرة التسوية بما ارسته من مباديء في سبيلها لاستعادة أرضها المحتلة ومن أسس تقوم عليها مفارقات التسوية الجارية الآن .

والبحر فان مصر انطلاقا من القواعد النابتة في سياستها تقوم عملية رائدة اخرى ، هي في طريقها لجزء التنبؤ الا وهي دمج مجموعة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ في حركة واحدة تهدف الى ازالة اللجوء بين الشمال والجنوب عملا على ترازو المبرمالات والاتصالية والاجتماعية التي تضمن الاستقرار والسلام في العالم . كما ان مصر تسمى في الوقت نفسه بكل ما تملكه من ثقل الى اعطاء الامم المتحدة الصلاحيات الكافية لحل المشكلات المالية والاقتصادية . بما يتفق مع الدور المتشرد لها في منع الحرب وبتبع السلام .

ويدخل في ذلك المبادرات التي تبنتها مصر - وساندينا بمجموعات دولية متعددة - لما يتعلق بتبع السلاح وتوزيعه المتوازن من ثقافته الى مجالات التنمية . وفي هذا المجال فقد ارضحت مصر استبعادها لتحمل المسؤولية في اداء الدور المطلوب منها لاعلاء شأن الامم المتحدة وتحقيق اهداف ميثاقها ، إذ اكدت في كلمتها امام الجمعية العامة انها على استعداد للاسجابة للدمرة المنظمة المنظمة الدولية للمعاكزة في عمليات حفظ السلام على اوسع نطاق وفي اعطال الازمات .

وركالات المتخصصة ، مع دعم القوة التصورية للدول غير الكبرى في المجلس وركالاته . (ب) أما في حالة الموافقة على مبدأ توسيع عضوية مجلس الأمن وتفصيل تجديدا على مصر فان على مصر ان تتبرع في كبرين لئلا يولى مصر عرسى اسلامي افريقي لمسارعة اقوى الضغوط من اجل عدم استبعاد مصر لحساب تجديدا من الترشيح لمقعد دائم في مجلس الأمن .

وللحققة فان ترشيح مصر للمعضوية الدائمة بمجلس الأمن يبنى بتقبل القارة الافريقية ومجموعة الاسوة العربية (جزء غرب اسيا) ، وهما تتكاملان اكثرية العالم الثالث طالما تتكاملان ثلاث منظمات القومية هي :

منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ، التي كانت اسبق وجودا من الامم المتحدة نفسها . وعندما تحدثت عن المجموعتين الافريقية والاربية فاننا نلمظ الترابط المضمري بينهما ، فهما شركاء في الكفاح من اجل التحرر والتخلص من آثار السيطرة الاستعمارية القدينية ، كما انهما شركاء في المنفعة - حيث تربط مصر بين الاسواقين في افريقيا واسيا التي تملك مقومات لا يسهان بها من القدرة الاستراتيجية ، فليهما مما اكثر من ٦٥٪ من مخزون البترول في العالم . كما انهما شركاء في الاشراف على امم شبكة من المعمرات النابتة الدولية : قناة السويس - باب المندب - مضيق هرمز - جبل طارق . وذلك بالإضافة الى الاشراف على اوسع شبكة من البحار والمحيطات البحر الاحمر - بحر العرب - الخليج العرسى - البحر المتوسط - المحيط الهندي - المحيط الاطلسي .

كذلك لا تندر الحقيقة اذا قلنا ان مصر كفلت بأهم الازرار في الربط بين المجموعتين العربية والافريقية ، فقد كانت هي التي جسدت امل الشعوب العربية في العمل المشترك بانشاء جامعة الدول العربية . كما جسدت امل الشعوب الافريقية بالمثل اللزب لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ثم انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي . كذلك فقد كانت مصر ضمن دول قليلة

الاسن اذا ماتم الاتفاق على زيادة عدد هي المقاعد الى عشرة هي مصر وتنجريا من افريقيا والهند واليابان من اسيا والبرازيل من أمريكا اللاتينية . وهناك دول تحمل مرتبة ادنى في قائمة الترشيدات ومنها : الأرجين ويكستان والمانيا ... وكل هذه الدول اذا وصلت كلها ار بعضها للمقاعد الدائمة لن يكون لها حق الفيتو .

ويؤرد الى شهادة ممثل الخارجية المصرية امام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري لفيجه يؤكد ان وزارة الخارجية درست هذا الموضوع دراسة تاريخية وسياحية ، كما انها درست البدائل المختلفة الممكنة لزيادة عضوية مجلس الأمن واعادت ورقة عمل لتحركها نحو هذا الهدف ، وان مصر تتحرك بقوة في اطار الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وكذلك حركة عدم الانحياز في اتجاه تكبل التأييد الدولي لفكرة توسيع قاعدة المعضوية في مجلس الأمن وحق مصر في الحصول على مقعد دائم في المجلس .

ومثل أى تحرك سياسي فان النتيجة النهائية ليست مضمونة خصوصا في مجال المنظمات الدولية لان اقتراح تمثيل المعضوية في مجلس الأمن يتطلب تعديل الميثاق وموافقة الدول التي تملك حق الفيتو ، وتشر الدبلوماسية المعصرية ان الولايات المتحدة ليست متحمسة حتى الآن لتوسيع عضوية مجلس الأمن ، واذا ما حدث وتغيرت والشطن موقفها تحت الضغوط الدولية فانها قد تتقبل منح مقعد افريقيا الدائم في مجلس الأمن لتنجريا ولذلك فان البدائل التي تصورها الدبلوماسية المعصرية هي كما يلي :

(١) في حالة رفض توسيع عضوية مجلس الأمن من حيث المبدأ فنوف تركز مصر على تكبل التأييد الدولي لوضع أسس جديدة لامل مجلس الأمن من حيث ان يتناول حاليا قضايا يمكن ان تفسر سادة الدول مثل الازمات والبيئة ، والمطالب موقافية المجلس ووضع آلية كفل تنفيذ احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة - العمل الخاص بالجزارات والمقررات على اية دولة تنتهك الميثاق دون تميز ، كما ان مصر سوف تتحرك في اتجاه اعطاء الروح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المختص بقضايا التنمية

الشهادة ، ولكن الصحة اللغوي هو انمقاد ندوة لمدة ٣ أيام تحت رعاية وزير الخارجية المصري عمرو موسى وفي اطار المعهد الدبلوماسي لوزارة الخارجية المصرية موضوعها تطوير آليات وأجهزة الامم المتحدة لخدمة قضايا العالم الثالث وشرك في هذه الندوة تجراء وسؤزلون في وزارات خارجية ٢١ دولة افريقية واسكندنافية بالإضافة الى مصر طيبا .

جاد في الاجتماع الاول للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب المصري ببادرة من اللجنة نفسها شهادة السفير مدير ادارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية وهي الادارة المعنية مباشرة بشؤون المنظمات الدولية ... وفي تلك الشهادة اوضح ممثل الخارجية المصرية ان موضوع زيادة عدد اعضاء مجلس الأمن وبالتالي زيادة المقاعد الدائمة المعضوية فيه لم يبلح بعد رسميا لا في الامم المتحدة ولا في غيرها من المجالس ، ولكنه عاد فاعرب عن اعطاء الدبلوماسية المعصرية نتيجة لاصفالاتها ومدارلاتها المستمرة ان الفرصة المناسبة لطرح هذا الاقتراح رسميا هي الاعتقال بالبحر الخمسين للامم المتحدة في عام ١٩٩٦ أي بعد ستان من الآن ، ومع ذلك فانه ذكر مستعجب ان وزير الخارجية المصري الحالي عمرو موسى طالب فعلا بتوسيع قاعدة المعضوية في مجلس الأمن في بيان مصر خلال الدورة السابقة للجمعية العامة للامم المتحدة .

واعضاء السفير مدير ادارة الهيئات الدولية في وزارة الخارجية المصرية في شهادته امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب المصري ان المداولات غير الرسمية حول توسيع قاعدة المعضوية في مجلس الأمن وزيادة عدد المقاعد الدائمة فيه مستمرة داخل وخارج الامم المتحدة وقال ان الدبلوماسية المصرية تولي اهتماما خاصا لاعادة محاكة الامم المتحدة عموما ومجلس الأمن على وجه الخصوص في ظل المتغيرات الدولية الجديدة .

ولكن ماهي على وجه التحديد الدول المعنية اكثر من غيرها بهذا الطموح ؟
انها الدول ذات الثقل الكائني والاقتصادي وذات النفوذ السياسي في اقليمها وعلى هذا الاساس فان اقوى الدول المرشحة للحصول على مقاعد دائمة في مجلس